مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م ـ جامعة الكويت

الأمن المناخي.. السياق الدولي والاستراتيجيات الخليجية

د. محمد بدري عيد

التقرير الاستراتيجي
العدد (٢٦)

ديسمبر ٢٠٢٢م

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

الأمن المناخي..
السياق الدولي والاستراتيجيات الخليجية

د. محمد بدري عيد
خبير العلاقات الدولية والأمن القومي

التقرير الاستراتيجي

العدد (٢٦)

ديسمبر ٢٠٢٢م

أُسس **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت** في عام ١٩٩٤م، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار «**التقرير الاستراتيجي**» الذي يتناول القضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم تحليل استراتيجي للقضايا والمستجدات المتعلقة بأمن المنطقة، ما يمكن أن يساهم في خدمة الباحثين والمهتمين في الشؤون الاستراتيجية. كما يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم الرؤى والتوصيات اللازمة لصناع القرار السياسي بما يخدم تحقيق المصلحة الاستراتيجية لدولة الكويت.

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. عثمان حمود الخضر
القائم بأعمال نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

أ. د. فيصل أبو صليب
مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
أمين عام الجامعة بالإنابة
عضو مجلس إدارة المركز

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
القائم بأعمال عميد القبول والتسجيل
عضو مجلس إدارة المركز

مدير المركز
أ. د. فيصل أبو صليب

الهيئة الاستشارية
د. محمد بدري عيد

التدقيق اللغوي
شيخة عبد الرحمن العسعوسي

التنسيق والمتابعة
ميرفت الزيني
دعاء صابر

إخراج فني ومتابعة خارجية
مجد محمد فاضل عبجي

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب)
الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى . الكويت . ٢٠٢٢م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

تمهيد:

بات أمن المناخ جزءًا أصيلًا من مكونات الأمن الوطني للدول خلال العقد الثالث من الالفية الميلادية الحالية، بما يمثل تطورًا نوعيًّا جديدًا في مفهوم الأمن منذ نهاية الحرب الباردة مطلع تسعينات القرن العشرين.

فلم يَعد الاهتمام الدولي والإقليمي، على المستويات النظرية والتطبيقية، مجرد ترف فكري أو إجراء بروتوكولي، لكنه أصبح ضرورة تحتمها التغيرات المناخية التي ألقت بتداعياتها المختلفة على أنحاء العالم كافة، بما في ذلك: العواصف، والسيول، ودرجات الحرارة القياسية التي طالت حتى دول أوروبا كما حدث في صيف ٢٠٢٢م على نحو غير مسبوق وغير متوقع.

ومثل مؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ في دورته السابعة والعشرين (كوب-٢٧) الذي استضافته مصر على مدى أسبوعين في نوفمبر ٢٠٢٢م، أحدث الشواهد على حجم الاهتمام والقلق العالمي المتزايد تجاه تغير المناخ ومساراته المحتملة ذات المخاطر والكلفة البشرية والمادية الباهظة.

لذلك، وجد مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية أنه لزامًا عليه تسليط الضوء على هذه القضية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وتضع مستقبل كوكب الأرض والبشرية جمعاء على المحك.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

ومن ثم، يخصص المركز هذا العدد الجديد من سلسلة إصدارات (التقرير الاستراتيجي) لاستعراض الملامح العامة لقضية التغير المناخي باعتبارها أصبحت "قضية أمن قومي ودولي" معاً، مع التعريج على الجهود الدولية في هذا المضمار، وإبراز المبادرات والاستراتيجيات الخليجية ذات الصلة، وصولاً إلى بلورة رؤية عامة بشأن التغيرات المناخية حتى اللحظة التاريخية الراهنة واستشراف مسارها في المستقبل المنظور.

مدير المركز

أ. د. فيصل أبوصليب

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

المحتويات	رقم الصفحة

- مقدمة ١٥

أولًا: مفهوم الأمن المعاصر في بيئة متغيرة.. التطور من العسكري إلى البيئي ١٧

ثانيًا: مخاطر التغيرات المناخية على الأمن الوطني والدولي..... ٢٤

ثالثًا: الجهود الدولية لمواجهة التغيرات المناخية..... ٣٥

رابعاً: استراتيجيات ومبادرات دول الخليج العربي لمواجهة آثار تغير المناخ... ٤٣

خامساً: النتائج والتوصيات..... ٥١

- قائمة المراجع العربية والأجنبية..... ٥٥

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

مقدمة:

تنشغل دول العالم قاطبة، المتقدمة والنامية والأقل نموًّا على السواء، بتحصين ذاتها من المخاطر المحدقة والتهديدات المحتملة لتغير المناخ، على نحو جعل قضية «الأمن المناخي» تتصدر أجندة العمل الوطني والإقليمي والدولي في اللحظة التاريخية الراهنة، وترشيحها لأن تظل كذلك خلال العقدين المقبلين على أقل تقدير.

ولعل أحدث مؤشر في هذا السياق، هو مؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ السابع والعشرين (كوب-٢٧) الذي استضافته مدينة شرم الشيخ المصرية على مدى أسبوعين خلال الفترة من ٦ إلى ١٩ نوفمبر ٢٠٢٢م.

وقد سعى هذا المؤتمر الأممي السنوي- الذي شاركت فيه دولة الكويت ممثلة بوفد رفيع المستوى برئاسة ممثل صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه- سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح - رعاه الله.

وتمثل الهدف الرئيس لمؤتمر (كوب-٢٧) في ترجمة الالتزامات الدولية بشأن مكافحة تغير المناخ إلى سياسات وبرامج واقعية ملموسة؛ من أجل وقف الخطر الداهم الذي يهدد مستقبل البشرية الذي بات في "حالة الطوارئ" بحسب وصف الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غويتريش.

تأسيسًا على ما تقدم؛ يجتهد هذا «التقرير الاستراتيجي» في تسليط الضوء على السياق الدولي العام لقضية تغير المناخ، وأبعادها، ويناقش تطور مفهوم الأمن المعاصر من معناه التقليدي العسكري إلى بعده الجديد متضمنًا البيئة والمناخ، ويستعرض الجهود التي تبذلها دول مجلس التعاون الخليجي للتعامل الفعال في هذا المضمار، وصولاً إلى رؤية كلية للمسار المستقبلي للأمن المناخي في العقد الثالث من الألفية الميلادية الحالية.

أولاً ـ مفهوم الأمن المعاصر في بيئة متغيرة.. التطور من العسكري إلى البيئي:

ظهرت دراسات الأمن القومي كحقل أكاديمي رصين في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين بالتوازي مع صعود النظرية الواقعية أو التقليدية في دراسة العلاقات الدولية خاصة في كتابات: إدوارد كار وهانز مورجنثاو، والتي عكست أجواء الاستقطاب الثنائي إبان فترة الحرب الباردة.

وعلى مدى عقود، انحصر نطاق اهتمام الدراسات الأمنية خلال الحرب الباردة على التعريف الضيق للأمن من منطلق بعده العسكري ومحورية أمن الدولة، فاعتبر مفهوم الأمن الوطني هو التصور الأمثل للأمن، لكونه يتماشى مع التهديدات الأمنية في ظل عالم ثنائي القطبية.

كما نظر الاقتراب التقليدي إلى الوسائل العسكرية وحدها باعتبارها الوسائل المتاحة أمامها لتحقيق أهدافها، ويحصر الأمن في قدرة الدولة على الحفاظ على بقائها واستقلالها السياسي ووحدة أقاليمها في ظل نظام دولي يتميز بالفوضى بالنظر لعدم وجود سلطة عليا تستطيع فرض هيمنتها على جميع الدول[1].

ومن ثم، غلبت على الإسهامات النظرية في مجال الأمن قضايا: سباق التسلح، والتوازن النووي، وبناء الأحلاف العسكرية، وأصبحت هذه الإسهامات مرادفة للدراسات الاستراتيجية.

١ـ سليمان عبد الله الحربي:»مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (١٩)، صيف ٢٠٠٨م، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص ١٩.

غير أن اقترابات دراسة مفهوم الأمن شهدت تطورًا نوعيًّا منذ نهاية الحرب الباردة بفعل ظهور فواعل جديدة أصبح تأثيرها يتجاوز تأثير الدولة القومية، مما استدعى مراجعة أدبيات نظرية العلاقات الدولية من جهة، والتحول في الدراسات الأمنية، ومن ثم التحول في المفهوم المعاصر للأمن من جهة أخرى[٢].

١. المدارس الفكرية في تعريف الأمن:

نجم عن هذه التطورات والمراجعات أن شهد حقل دراسات الأمن الدولي إسهامات فكرية جديدة أدت إلى تغير جذري في معالم هذا الحقل العلمي، لا سيما ما أنتجته مدارس فكرية أوروبية، كمدارس: باريس، وويلز، وكوبنهاغن، والتي شكلت معًا ما بات يعرف بالاقتراب النقدي في الدراسات الأمنية.

أ) مدرسة باريس:

تركز أدبيات هذه المدرسة الفكرية على إشكاليات الأمن الداخلي أو المجتمعي، وتتناول الأمن كتقنية للحكم؛ بمعنى ممارسة الضبط الاجتماعي باستعمال التكنولوجيا، من قبيل: أجهزة تحديد الهوية، والمراقبة عن بعد وغيرها[٣].

وتدعو مدرسة باريس إلى توسيع أجندة البحث في الدراسات الأمنية لتشمل الاهتمام بالمستويات الدنيا للعنف غير البنيوي بدلاً من التركيز

٢. لمزيد من التفصيل، انظر: سالي إسحق خليفة: «الاتجاهات الحديثة في دراسات الأمن الدولي»، مجلة «النهضة»، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠١٣م، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ٢-٣. وسليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية،(أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠١٨م).

٣. محمد حمشي:»مدرسة باريس للدراسات الأمنية وإشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية»، مجلة «السياسة الدولية»، العدد (٢١٢)، إبريل ٢٠١٨م، ص ١٧٦.

على الأشكال التقليدية للعنف السياسي كالحروب، والنزاعات المسلحة بمختلف تصنيفاتها، وتشمل هذه المستويات الدنيا من العنف: الجريمة، والاغتيالات، والاختطاف، والتعذيب وغيرها، فضلاً عن التهديدات الناجمة عن انخفاض درجة أو انعدام الأمن المجتمعي: كالهجرة/ اللجوء، والجريمة المنظمة، وأعمال الاحتجاج والشغب[٤].

ويجادل أنصار هذه المدرسة بضرورة اندماج مجالي الأمن الداخلي والخارجي، وذلك بالنظر إلى تضاؤل فكرة الحدود في ظل ظاهرة العولمة مما يستدعي إلغاء التمييز التقليدي بين ظواهر الحرب والدفاع من جهة، وبين ظواهر الجريمة وانعدام الأمن الداخلي من جهة أخرى[٥].

ب) مدرسة ويلز:

تركزت أدبيات هذه المدرسة الفكرية في إعادة تعريفها للأمن على فكرة الانعتاق، القائمة على الحرية من جميع القيود وكافة أشكال الاستبداد السياسي والاستغلال الاقتصادي.

ويرى منظرو هذه المدرسة- من أمثال: كين بوث، وهور كهايمر- أن الأفراد هم الموضوع المرجعي أو الوحدة المرجعية للأمن، وتعتبر هذه المدرسة أن الدولة تكون أحيانًا سبب انعدام الأمن، وبالتالي فإن وضع الفرد كمرجعية مركزية لتحليل الأمن يؤدي إلى تسليط الضوء على مجموعة جديدة من التهديدات كالعنف الجسدي والاضطهاد والتهميش والبطالة.

٤- المرجع السابق، ص ١٧٧..

5 - Didier Bigo and Anastassia Tsoukala (eds.), Terror, Insecurity and Liberty, (New York: Routledge, 2008), pp7-6.

وبهذا المعنى فإن الأمن يعني كفاح الأفراد المستمر للانعتاق من مثل هذه الظروف[٦].

ج) مدرسة كوبنهاغن:

تعتبر مدرسة كوبنهاغن لأبحاث السلام والأمن من أبرز المدارس التي قدمت إسهامات في الدراسات الأمنية في إطار النظريات النقدية، حيث تعتبر أولى المدارس الفكرية التي دعت إلى مراجعة مفهوم الأمن وتوسيعه إلى أبعاد أخرى بما يتجاوز الجانب العسكري، للتعامل مع طبيعة التهديدات الجديدة، ليتجاوز بذلك التهديدات الموجهة إلى الدولة (الموضوع المرجعي التقليدي للدراسات الأمنية الواقعية) نحو الكيانات والتنظيمات الاجتماعية الأخرى التي تعرض نفسها كمراكز جديدة للتهديد.

وتمثل المدرسة دراسات لعدد من الرواد، في مقدمتهم: باري بوزان، الذي أمدها بأصولها التنظيرية من خلال مؤلفه المعنون: "الناس، والدولة، والخوف: إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية".

وينطلق منظور كوبنهاغن للأمن من تعريف بوزان للأمن على أنه: "العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"[٧].

6 - Ken Booth, Theory of World Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), p110. Ken Booth (ed.) Critical Security Studies and World Politics (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, Inc., 2005), pp 78-71.

7 - Barry Buzan, People, States, and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, Inc., 1991),pp 19-18.

وتحدد مدرسة كوبنهاغن خمسة قطاعات رئيسية للأمن، هي: المجال السياسي، والإقتصادي، والعسكري، والمجتمعي، والبيئي.

ومن أبرز إسهامات هذه المدرسة الفكرية أنها أولت اهتمامًا كبيرًا للبعد الإقليمي للأمن، بعدما تجاهلت الدراسات التقليدية المحيط الإقليمي للمشاكل الأمنية.

وبناء عليه، فإن إرهاصات «الأمن المناخي» تنتمي إلى مدرسة كوبنهاغن؛ بوصف هذا المفهوم منبثق عن الأمن البيئي كأحد المجالات الأمنية الأوسع التي صنتفها أدبيات رواد ومفكري هذه المدرسة النقدية.

٢ ـ ماهية الأمن المناخي:

يُعتبر الأمن المناخي جزءًا من الأمن البيئي وفقًا لمدرسة كوبنهاغن وقد ذُكر لأول مرة في تقرير بروندتلاند في عام ١٩٨٧م.

وبعد ذلك بثلاثين عامًا، استخدم الخبراء والعلماء في مجالات مثل السياسة والدبلوماسية والبيئة والأمن ذلك المصطلح بتكرار متزايد.

ويشير مصطلح الأمن المناخي إلى المخاطر الأمنية الحادثة، بشكل مباشر أو غير مباشر، نتيجة للتغيرات في المناخ الطبيعي.

إذ إن هناك اتفاق واسع على أن التغير المناخي يهدد الأمن، حيث يمكن لمصطلح الأمن أن يشير إلى نطاق واسع من أنواع الأمن تشمل القومي والعالمي والأمن البشري.

وجادل الباحثون المعنيون بتحليل الصراعات المتعلقة بالأمن المناخي لفترة طويلة على أن التغير المناخي يمكن أن يؤثر عكسيًّا على الأمن والاستقرار العالمي.

وفحصت الأبحاث المختصة المسارات غير المباشرة بين الضغط المناخي والصراع، من خلال عوامل مثل النمو الاقتصادي وصدمة أسعار الغذاء والتهجير القسري من بين العديد من أشكال الصدمة مثل: صدمة المعيشة والدخل[٨].

ويمكن للتغير المناخي أن يهدد الأمن البشري عن طريق التأثير على النمو الاقتصادي وبورصة أسعار الغذاء وتقويض الرزق وتحفيز التشريد.

وخلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، أجرت مجموعة "جاسون" الاستشارية، المهتمة بالأمن، بحثًا عن التغير المناخي، حيث حُدد التغير المناخي كعامل مضاعف للخطر، إذ يمكنه مفاقمة الأخطار الموجودة بالفعل. وانتهى تحليل أُجري على ٦٠ دراسة متخصصة و٤٥ مجموعة بيانات إلى أن التغير المناخي يكشف من إجهادات المصادر الطبيعية بطريقة يمكن أن تزيد من احتمالية تخريب المعيشة وهشاشة الدول ونزوح البشر والموت الجماعي[٩].

وفي عام ٢٠١٤م، أوضحت مذكرة صادرة عن وزارة الدفاع الأميركية "البنتاغون" في شأن صياغة منهج طويل يقيم المخاطر والتحديات الأمنية المستقبلية التي يرجح أن تواجهها الولايات المتحدة، أن:" الضغط الناجم

8- Matthew, Richard A.؛ Barnett, Jon؛ McDonald, Bryan؛ O'Brien, Karen L. ؛ Global Environmental Change and Human Security؛ Revista Internacional Interdisciplinar Interthesis, https://periodicos.ufsc.br/index.php/interthesis/article/view/1384.2010-1807v7n1p351

9 - Joshua W. Busby ؛ Climate Change and National Security؛ Council on Foreign Relations, 2007

National Security and the Threat of Climate Change" ,CNA2007, ؛: https://web.archive.org/web/20200212154820/https://www.cna.org/CNA_files/pdf/National20%Security20%and20%the20%Threat20%of20%Climate20%Change.pdf

Rymn J. Parsons, Taking Up the Security Challenge of Climate Change, (Washington: U.S Army War College Press, 2009),

عـن التغـير المناخـي يولـد المنافسـة على المـوارد، و يفـرض مسـؤوليات إضافية عـلى الاقتصاديـات والمجتمعـات والمؤسسـات الحاكمـة حـول العـالم، وتلـك الآثـار هـي عوامـل مضاعفة للخطر سـتفاقم مـن الضغوطات في الخـارج مثل الفقـر والتدهـور البيئي وعـدم الاسـتقرار السـياسي والتوتـرات الاجتماعيـة- وهـي ظـروف تهيـئ النشـاط الإرهابي والأشـكال الأخـرى للعنـف"[١٠].

واعتـبر عـالم المنـاخ ميخائيـل إي. مـان في تعليقـه عـلى الموجة الحـارة العالمية في ٢٠١٨م أن :" التغـير المناخـي هـو كابـوس للأمـن القومي"، بـل إن البعض تحـدث عن أثـر تغير المنـاخ على عمـل الاسـتخبارات[١١].

10 - The Global Security Defense Index on Climate Change
Posted By American Security Project on Sep 2014 ,22:
https://web.archive.org/web/20191201222342/https://www.americansecurityproject.org/the-global-security-defense-index-on-climate-change2-/

11 - Shira Efron: The Implications of Climate Change for Military Intelligence, INSS Insight No. 1532, November2021 ,22:https://www.inss.org.il/publication/climate-change-and-intelligence/

ثانياً ـ مخاطر التغيرات المناخية على الأمن الوطني والدولي:

١ ـ تغير المناخ وتأثيراته العامة:

يستخدم مصطلح التغير المناخي لوصف أي تغيير منهجي أو ذي دلالة إحصائية في الحالة المتوسطة لعناصر المناخ مثل هطول الأمطار أو درجة الحرارة أو الرياح أو الضغط، أو في تقلبه، الذي يستمر على مدى فترة زمنية محدودة (عقود أو أكثر).

ومن ثم، فإن هذا المصطلح ينصرف إلى التغيير طويل المدى في أنماط الطقس العالمية، والذي يرتبط بشكل خاص بارتفاع درجات الحرارة، وهطول الأمطار، والفيضانات، والعواصف، والجفاف، بالإضافة إلى فقدان التنوع البيولوجي والتلوث الهوائي والمائي وحرائق الغابات.

ويلاحظ الخبراء والباحثون المختصون بالنظم الايكولوجية تزايد تواتر حدوث هذه الظواهر المناخية الحادة وغيرها في السنوات الأخيرة على نحو قياسي وغير مسبوق خلال القرن العشرين.

وهذه التغيرات في النظم المناخية هي نتيجة لتأثير الاحتباس الحراري الذي يتركز في الغلاف الجوي بسبب النشاط البشري غير المتوازن على كوكب الأرض[١٢].

١٢ ـ هيئة الأمم المتحدة، اليوم الدولي لحفظ طبقة الأوزون، ١٦ سبتمبر ٢٠٢٢م:
https://bit.ly/3QA2ItH

ووفقًا لتقرير مجموعة الخبراء الدولية المعنية بتغير المناخ الصادر في مارس ٢٠٢٠م فقد أدت الظواهر الجوية المتطرفة أو الحادة إلى تداعيات خطيرة على البشر، فبين عامي ٢٠١٠م و٢٠٢٠م كان عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم بسبب الجفاف والعواصف والفيضانات أكبر بـ ١٥ مرة في المناطق الأكثر عرضة لمثل هذه الكوارث الطبيعية[١٣].

ولا تقتصر تأثيرات التغير المناخي على النظم الأيكولوجية، بل تشمل أيضًا الصحة الإنسانية؛ حيث يربط العديد من العلماء بين التحديات الصحية وغير المسبوقة في طبيعتها وخطورتها التي يعاني منها الإنسان بتغير المناخ العالمي؛ حيث يؤدي ارتفاع درجة حرارة العالم إلى عدد من المشكلات الصحية الخطيرة، وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن أسباب الكثير من حالات الوفاة المبكّرة ترتبط بأمراض ناتجة عن أوبئة متفاقمة بسبب تلوث الهواء.

كذلك فإن تداعيات التغير المناخي، لا تقتصر على الجوانب البيئية فقط، بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية، حيث حذرت دراسة عالمية أجرتها أكبر شركة لإعادة التأمين في العالم "سويس ري إنشورانس"، خلال العام

١٣ ـ دويتشه فليه، هيئة الأمم المتحدة: التغير المناخي ضاعف تقريبًا أعداد الكوارث الطبيعية، ١٢ أكتوبر ٢٠٢٠م:

https://bit.ly/3dxpMev

وانظر ايضاً:

S. George Philander, Global Warming and Climate Change, London: SAGE Publications, 2008, P. 210.
And The Effects of Climate Change, Global Climate Change. NASA: https://go.nasa.gov/3PicqQi
And IPCC, 2022: Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Contribution of Working Group II to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change [H.-O. Pörtner, D.C. Roberts, M. Tignor, E.S. Poloczanska, K. Mintenbeck, A. Alegría, M. Craig, S. Langsdorf, S. Löschke, V. Möller, A. Okem, B. Rama (eds.)]. Cambridge University Press. Cambridge University Press, Cambridge, UK and New York, NY, USA, P. 12: https://bit.ly/3BUb5Mz

٢٠٢١م، أن يتسبب تأثير التغير المناخي على الزراعة والأمراض والبنية التحتية، بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي وغيره في خسارة الاقتصاد العالمي ٢٣ تريليون دولار، أي ١٠٪ من قيمته بحلول عام ٢٠٥٠م[١٤].

وتحذر العديد من التقارير الدولية والخبراء المختصون من الارتفاع المستمر والخطير في درجة حرارة الأرض، بما قد يتسبب في كارثة بيئية في أنحاء العالم، بما في ذلك الارتفاع المذهل في مستوى سطح البحر، وحالات الجفاف، والفيضانات والأعاصير القياسية، وانقراض الكثير من الكائنات الحية على نطاق واسع[١٥].

وثمة شبه إجماع في الدوائر العلمية العالمية على عدد من الحقائق المرتبطة بظاهرة التغير المناخي العالمي، والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:

أ)- إن متوسط درجة حرارة الأرض آخذ في الارتفاع بمعدل غير مسبوق.

ب)- إن الأنشطة البشرية، المتمثلة في استخدام الوقود الأحفوري (الفحم والنفط والغاز الطبيعي)، وإزالة الغابات هي المحرك الرئيسي لهذا الاحترار العالمي السريع وتغير المناخ، حيث أدت هذه الأنشطة إلى زيادة كبيرة في كمية الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وخاصة ثاني أكسيد الكربون، في الغلاف الجوي مما تسبب في ارتفاع درجة حرارة الكوكب.

ج)- من المتوقع أن يكون للاحترار العالمي المستمر عواقب بيئية كارثية إذا استمرت درجة الحرارة العالمية في الارتفاع بالوتيرة الحالية. فقد حذر علماء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) -وهي هيئة

14 - https://www.swissre.com/institute/research/topics-and-risk-dialogues/climate-and-natural-catastrophe-risk/expertise-publication-economics-of-climate-change.html

15 - World Health Organization, 30 October 2021: https://bit.ly/3hqtx7t

تابعة للأمم المتحدة تأسست عام ١٩٨٨- من الآثار الشديدة المتوقع حدوثها عندما ترتفع درجة الحرارة العالمية بمقدار ١,٥ درجة مئوية، ومنها على سبيل المثال:

- **موجات الحر الشديد والجفاف**: حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الأمراض والوفيات نتيجة ضربات الشمس وغيرها.

ومن قبيل ذلك: موجة الحر الشديدة التي ضربت أوروبا في صيف ٢٠٢٢م، وحرائق الغابات الأسترالية ٢٠١٩-٢٠٢٠م، وحرائق غابات كاليفورنيا ٢٠١٧-٢٠١٨م، وقبلها حرائق غابات الأمازون في أميركا اللاتينية.

وقد أودت موجات الحر الأخيرة في أوروبا بحياة نحو ١٥ ألف شخص، وفق ما أعلنت منظمة الصحة العالمية[١٦].

وكانت الشهور الثلاثة من يونيو إلى أغسطس ٢٠٢٢م الأكثر حرّا في أوروبا، وتسببت درجات الحرارة المرتفعة بشكل استثنائي بأسوأ جفاف شهدته القارة العجوز منذ العصور الوسطى.

-**الفيضانات**: التي تجعل الزراعة أكثر صعوبة، كما ستتراجع إنتاجية المحاصيل، وبالتالي حدوث نقص في الغذاء.

ومن أحدث الأمثلة على ذلك، فيضانات باكستان (يوليو-أغسطس ٢٠٢٢م)، التي شردت نحو ثمانية ملايين شخص.

- **ذوبان الجليد في القطب الشمالي وارتفاع منسوب مياه البحار**: سيؤدي ذلك إلى غرق الكثير من المناطق الساحلية في العقود القادمة. كما ستتعرض الدول الجزرية الصغيرة لخطر الفناء.

١٦ ـ ٧/ ١١/ ٢٠٢٢م. وكالة الأنباء الفرنسية (ا.ف.ب)، .

وأفاد تقرير صادر عن شبكة أبحاث المبادرة الدولية المعنية بمناخ الغلاف الجليدي أن تغير المناخ يتسبب في سرعة ذوبان المناطق المتجمدة في العالم، متوقعًا اختفاء الجليد البحري في القطب الشمالي بحلول عام ٢٠٥٠م.

- **تغير المحيطات**: سيتم القضاء على ما يصل إلى ٩٠٪ من الشعاب المرجانية، وستصبح المحيطات أكثر حمضية. وبالتالي، سوف تصبح مصايد الأسماك في العالم أقل إنتاجية بكثير.
- **انقراض المزيد من الحشرات والنباتات والفقاريات**: إذ يشير تقرير صادر مؤخرًا عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ (IPCC)، التابعة للأمم المتحدة، بأن نحو مليون صنف من النباتات والحيوانات مهدد بالانقراض بفعل التغيّر المناخي.

وبالطبع ستكون الآثار السلبية للتغير المناخي العالمي أشد بكثير إذا ما ارتفعت درجة حرارة الأرض وتجاوزت عتبة ٢ درجة مئوية.

وفي هذا السياق، تشير توقعات «متتبع التغير المناخي» إلى أن السياسات الحالية المطبقة في دول العالم المختلفة سوف تؤدي إلى ارتفاع قدره حوالي ٢,٧ درجة مئوية بحلول عام ٢١٠٠م.

كما توقع تقرير صادر عن خبراء المناخ في الأمم المتحدة أن يرتفع الاحترار العالمي بمعدل ١,٥ درجة مئوية مقارنة بعصر ما قبل الثورة الصناعية قرابة العام ٢٠٣٠م، أي قبل عشر سنوات من آخر التقديرات التي وضعت قبل ثلاث سنوات، ما يهدد بحصول كوارث جديدة «غير مسبوقة» في العالم.

ويعزو العلماء هذه التقلبات في الطقس إلى توسع المصانع بشكل ضخم، وتضاعف أعداد السيّارات والطائرات على مستوى العالم، وانتشار محطات الطاقة العاملة بالوقود، وكلها أسهمت بشكل مباشر في زيادة «الاحتباس الحراري» وتركّز انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون في جو الأرض.

٢. تغير المناخ ومنطقة الشرق الأوسط:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكثر أقاليم العالم عرضة لتأثيرات التغيرات المناخية، ومن المتوقع أن تتسارع في المستقبل القريب؛ حيث زادت درجات الحرارة السنوية بنحو ١ درجة مئوية خلال العقود الثلاثة الاخيرة، ويمثل هذا أكثر من ضعف الزيادة العالمية البالغة ٧. درجة مئوية.

ومن المرجح أن يحدث أقوى ارتفاع في درجات الحرارة في العديد من دول المنطقة، مثل: الجزائر وليبيا ومصر والعراق وغيرهم، وقد بدأ هذا التأثير بالفعل في الظهور في بعض الدول، فعلى سبيل المثال؛ سجلت الكويت ثالث أعلى درجة حرارة مسجلة على كوكب الأرض في صيف ٢٠٢٢م.

وفي هذا السياق، حذرت منظمة «غرينبيس» البيئية في المملكة المتحدة من شح في المياه والغذاء وموجات حر وآثار سلبية خطيرة أخرى للتغير المناخي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقالت المنظمة في أحدث تقاريرها الذي حمل عنوان «على شفير الهاوية» إنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد احترارا بما يقرب من ضعف المتوسط العالمي، ما يعرّضها للتأثر بشكل كبير بتغير المناخ وتفاقم مخاطر أمن الغذاء والمياه.

وترتفع حرارة المنطقة ككل بمعدل متسارع يصل إلى ٤,٠ درجات مئوية لكل عقد منذ ثمانينات القرن العشرين، أي ما يعادل ضعف المعدل العالمي؛ ونتيجة لذلك، يواجه مئات ملايين السكان في الشرق الاوسط خطر شح المياه وموجات الحر والفيضانات وغيرها من الآثار السلبية للتغير المناخي[١٧].

ومن التأثيرات الحالية للتغيرات المناخية على المنطقة تغيير أنماط واتجاهات هطول الأمطار؛ فمن المحتمل أن تشهد المغرب والجزائر ومصر وتركيا هطول أمطار أقل بنسبة ٥٠٪، كما ستشهد المملكة العربية السعودية وإيران وأجزاء من ليبيا أيضًا الانخفاض نفسه في هطول الأمطار. وفي السياق نفسه تعرضت مجتمعات المنطقة لنقص في إمدادات المياه نتيجة لتأثيرات تغير المناخ؛ حيث لا يستطيع ٦٠ ٪ من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الوصول بسهولة إلى المياه الصالحة للشرب[١٨].

وتشير التقديرات إلى ارتفاع مستوى انعدام الأمن المائي؛ إذ ستشهد المنطقة خفضًا في المياه العذبة بنسبة تزيد عن ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠م، ووفقاً لآخر تقدير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)؛ من المقدر أن يتعرض ٨٠-١٠٠ مليون شخص إضافي بحلول عام ٢٠٢٥م للإجهاد المائي، والذي سيؤدي إلى زيادة الضغط على موارد المياه الجوفية، كما سيؤدي- وفقاً للبنك الدولي- إلى خسارة ما يصل إلى ١٤٪ من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٥٠م[١٩].

17 - https://www.greenpeace.org/mena/ar/

18 - Ibid.

19 - https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/2022002438/35799/10986ARAara001_final.pdf?sequence=14&isAllowed=y

وبالتالي ستمنع تلك التأثيرات المناخية من إنتاج غذاء كاف من جميع المواد الغذائية المطلوبة محليًّا، ومن المرجح الاعتماد دائماً على واردات الغذاء مما يعرض الأمن الغذائي للخطر، وهو ما يتضح بوادره حالياً في معظم المنطقة ووفقاً لتقديرات برنامج الأغذية العالمي.

كذلك من المتوقع تضرر المدن الساحلية المنخفضة في عدد من دول المنطقة من ارتفاع مستويات سطح البحار إلى جانب ارتفاع المد والعواصف والفيضانات وتسرب المياه المالحة إلى طبقات المياه الجوفية الساحلية وزيادة التعرية؛ مما يجعل بعض تلك المدن غير صالحة للعيش.

وتشير التقديرات إلى إنه سيتعرض من ٦-٢٥ مليون شخص للفيضانات الساحلية، وسيحتاج سكان مدن مثل بنغازي في ليبيا، والجزائر العاصمة بشكل خاص إلى هجر المدن الساحلية، ويُعتقد أيضًا أن قطر، والإمارات العربية المتحدة، وتونس معرضة بشكل كبير لارتفاع مستويات سطح البحر.

وبالتالي يجب أن نتوقع أن يصبح عدد المهاجرين والنازحين والخسائر والأضرار بسبب التغيرات المناخية كبيرًا جدًّا خلال هذا القرن الحالي؛ ففي مصر- وفقاً لبيانات البنك الدولي- فإن ارتفاع مستوى سطح البحر بمعدل ٥ , ٠ متر سوف يتسبب في نزوح أكثر من ٢ مليون شخص، مع خسائر بقيمة ٣٥ مليار دولار في الأراضي والممتلكات والبنية التحتية، فضلاً عن خسائر ضخمة في الأصول التاريخية والثقافية[٢٠].

وهكذا، فإن التأثيرات السلبية الناتجة عن تغير المناخ عديدة ومتنوعة، وتوضح الأدبيات بشكل جلي كيف يمكن للظروف المناخية والظواهر

20 - https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/2022000104/35799/10986ARAara001_CCAP_Executive20%Summary.pdf?sequence=15&isAllowed=y

الجوية أن تؤثر على مستقبل المنطقة من حيث عدم الاستقرار السياسي، والصراعات الاجتماعية، ورفاهية سكانها.

٣. تأثير تغير المناخ على الأمن والسلم الدوليين:

يواجه العالم مخاطر غير مسبوقة نتيجة تغير المناخ؛ إذ تعددت تأثيرات التغيرات المناخية المجال الاقتصادي والبيئي والاجتماعي إلى الميدان السياسي والاستراتيجي، ومثلت عاملًا مضاعفًا للمخاطر على السلم والأمن الدوليين، من جهة أن ما تفرزه هذه التغيرات المناخية ربما يشكل سببًا رئيسًا لحالة عدم الاستقرار السياسي الداخلي، أو ربما تدفع لنشوب نزاع بين أكثر من دولتين من أعضاء المجتمع الدولي.

وفي هذا الإطار، خلص تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الصادر في أغسطس٢٠٢١م إلى أن التغيرات المناخية الراهنة تشكل «جرس إنذار للبشرية»، حيث أصبح فهم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والاستجابة لها أولوية استراتيجية بالنسبة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة، على النحو الذي توضحه خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢م.

ووفقاً لهذا التقرير، فإن حدة المخاطر تزداد عندما تكون النزاعات السابقة أو الحالية قد قوّضت قدرة المؤسسات والمجتمعات المحلية على استيعاب الضغوط الإضافية الناجمة عن تغير المناخ أو التكيف مع البيئة المتغيرة.

وفي سياق متصل، أكدت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو في الإحاطة التي قدمتها إلى مجلس الأمن الدولي

في عام ٢٠٢٠م، أن تغير المناخ نتج عنه تداعيات كبيرة على قدرة المجتمع الدولي على منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في مختلف أنحاء العالم. وينطبق هذا على بلدان معرضة بشدة لآثار تغير المناخ حسب مؤشر مبادرة التكيف العالمي وكذلك على البيئات التي لا توجد فيها بعثات أممية حيث تقدم الإدارة الدعم للمنسقين المقيمين للأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام، بما في ذلك البرنامج المشترك بين البرنامج الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لبناء القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات..

ونظرًا للطابع المعقد للروابط بين تغير المناخ والسلام والأمن، شددت المسئولة الأممية في إفادتها بالغة الدلالة والأهمية على ضرورة اتباع نهج متكامل وشراكات متعددة المستويات، من خلال صندوق بناء السلام، وتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية والحكومات والمجتمع المدني والأوساط البحثية من أجل الاستفادة من القدرات القائمة، ودعم الحلول المحلية، وتعزيز قاعدة الأدلة العالمية بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

وتمثل آلية الأمن المناخي عنصرًا هامًّا من عناصر الجهود التي تبذلها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام الأممية، لفهم الروابط بين تغير المناخ والسلام والأمن ومعالجتها.

وتسعى هذه الآلية التي أنشئت في عام ٢٠١٨م بوصفها مبادرة مشتركة بين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى مساعدة منظومة الأمم المتحدة على معالجة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ بصورة أكثر منهجية.

وتحقيقًا لهذه الغاية، تقدم آلية الأمن المناخي الدعمَ للبعثات الميدانية ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين والمنظمات الإقليمية من أجل إجراء تقييمات لمخاطر الأمن المناخي ووضع استراتيجيات لإدارة المخاطر. وأنشأت الآلية أيضًا جماعة الممارسات المهنية المعنية بالأمن المناخي التابعة للأمم المتحدة باعتبارها منتدى غير رسمي لتبادل المعلومات والمشاركة في توليد المعارف. وهذه المجموعة – التي تضم حوالي ٢٥ كيانًا من كيانات الأمم المتحدة – تجتمع مرة كل بضعة أسابيع، وأبوابها مفتوحة أمام جميع موظفي الأمم المتحدة المهتمين بهذا الموضوع.

وتتضمن الأولويات الإضافية لآلية الأمن المناخي بناء القدرات من أجل المساعدة على تعزيز قدرتنا الجماعية على إعطاء دفع لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في عالم متغير مناخيًّا.

وبالتعاون مع الشركاء، قامت الآلية بإعداد مجموعة من الأدوات، للمساعدة على وضع نهج مشترك إزاء تحليل المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وبلورة استجابات متكاملة وحسنة التوقيت. ومجموعة الأدوات متاحة لجميع الممارسين[٢١].

٢١ – انظر تقارير وإفادات إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الامم المتحدة بشأن تغير المناخ العالمي: ٢٠
https://dppa.un.org/ar/climate-peace-security

ثالثاً- الجهود الدولية لمواجهة التغيرات المناخية:

تعود إرهاصات الاهتمام الدولي بقضية تغير المناخ إلى منتصف القرن العشرين وتحديداً إلى العام ١٩٤٩م حين تناول مؤتمر الأمم المتحدة العلمي المعني بالحفاظ على الموارد واستخدامها رسميا ولأول مرة موضوع «استنزاف الموارد الطبيعية والحاجة إلى إدارتها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية».

وعقب أكثر من عقدين تقريبًا أثمرت هذه الخطوة المبدئية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية المعروف أيضًا باسم مؤتمر ستوكهولم الذي أقيم في عام ١٩٧٢م.

وأعقب ذلك إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي اعتمد أول صك دولي بشأن المناخ في عام ١٩٧٩م ممثلاً في اتفاقية التلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود.

واتخذ الاهتمام العالمي بقضايا البيئة عمومًا والتغير المناخي على وجه الخصوص، زخمًا متزايدًا منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، لاسيما مع بروز قضايا ملحة في هذا الصدد آنذاك، من قبيل: قضية المطر الحمضي في أوروبا وأمريكا الشمالية ومخاطر الإشعاع والتسرب النووي بسبب حادث مفاعل تشيرنوبيل، ومن ثم أوصى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالحد من إنتاج واستخدام مركبات الكربون الكلورية الفلورية الشائعة الاستخدام حمايةً لطبقة الأوزون على الأرض التي تساعد على امتصاص أشعة الشمس ومنعها من الوصول إلى سطح الكوكب.

وارتكزت الجهود الدولية في هذا المضمار إلى تحرك وعمل الأمم المتحدة، التي كلفت وزيرة البيئة ورئيسة الوزراء النرويجية جرو هارلم برونتلاند عام ١٩٨٣م، بتشكيل لجنة حملت اسمها، وتمثلت مهمتها الرئيسية في وضع تقييم موضوعي شامل لماهية التحديات البيئية العالمية واقتراح أجندة سياسات من أجل التعاون الدولي لمواجهتها. وبالفعل أصدرت هذه اللجنة تقريرها النهائي في هذا الصدد عام ١٩٨٧م، متضمنة مقترحًا جوهريًّا هو عبارة عن صك مفهوم جديد باسم: «التنمية المستدامة»[٢٢].

وبعد ذلك بثلاثة عقود، حددت الأمم المتحدة (١٧) هدفًا للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٧م، كان الهدف الثالث عشر منها لتغير المناخ[٢٣].

وإجمالاً، مثَّل مؤتمر (قمة الأرض) الشهير في مدينة ريو دي جانيرو في البرازيل عام ١٩٩٢م، نقطة تحول جوهرية بشأن قضايا المناخ من الوجهة القانونية، حيث أطلقت البداية الحقيقية لترجمة الجهود الدولية لمواجهة التغير المناخي العالمي إلى نصوص واضحة ومحددة الواجبات والمسئوليات في صورة اتفاقيات وبروتوكولات دولية جماعية مهمة، والتي من أبرزها:

١. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ الصادرة عن مؤتمر «قمة الأرض» عام ١٩٩٢م:

أنشأت هذه الاتفاقية منتدى سنويًّا، يُعرف باسم مؤتمر الأطراف أو «كوب COP»، من أجل تحفيز المناقشات الرامية لوضع الوسائل الكفيلة بخفض تركيز غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي[٢٤].

22 - Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future: From One Earth to One World: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5987our-common-future.pdf

23 - https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/

24 - https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf

ومنذ ذلك الحين، تحرص الأمم المتحدة على عقد مؤتمرات قمة لدول العالم لإيجاد سياسات عالمية مشتركة لمواجهة التغير المناخي، والتي كان أحدثها مؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ في دورته السابعة والعشرين(كوب -٢٧) الذي استضافته مدينة شرم الشيخ المصرية خلال الفترة من ٦ إلى ١٩ نوفمبر ٢٠٢٢م.

وتمخض عن الاتفاقية الأممية المشار إليها كل من: بروتوكول «كيوتو» الملحق بهذه الاتفاقية الصادر عام ١٩٩٧م، واتفاق باريس للمناخ عام ٢٠١٥م.

٢. بروتوكول «كيوتو» ١٩٩٧-٢٠٠٥م:

تم تبني هذا البروتوكول في عام ١٩٩٧م، ثم دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٥م، حتى أصبح أول اتفاق مناخي دولي ملزمًا من الناحية القانونية؛ حيث طالب الدول المتقدمة خفض الانبعاثات الغازية المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض بمعدل ٥٪ أقل مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠م، كما أنشأ نظامًا لرصد تقدم الدول في تحقيق هذا الهدف. ومع ذلك، لم يلزم بروتوكول «كيوتو» الدول النامية، بما في ذلك الدول الرئيسة المسببة لانبعاثات الكربون في الفترة الأخيرة، مثل الصين والهند، باتخاذ أية إجراءات من أجل خفض هذه الانبعاثات. وقد أدى ذلك إلى عدم تصديق الولايات المتحدة على البروتوكول، رغم أن واشنطن وقعت عليه في عام ١٩٩٨، ثم انسحبت منه فيما بعد[٢٥].

٣. اتفاقية باريس لمواجهة التغير المناخي ٢٠١٥م:

تُعد هذه الاتفاقية أهم الاتفاقيات الدولية لمواجهة التغير المناخي العالمي حتى الآن، حيث تطالب جميع الدول بوضع تعهدات طوعية

25 - https://unfccc.int/resource/docs/convkp/kparabic.pdf

وصريحة بخفض الانبعاثات المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض، فيما يعرف بالمساهمات المحددة وطنيًا (NDCs).

وتنص هذه الاتفاقية على أن المتوسط العالمي لدرجات الحرارة يجب أن يكون «أقل بكثير» من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة، مع إلزام كافة دول العالم بـ «متابعة الجهود» للحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى ١,٥ درجة مئوية. كما تهدف هذه الاتفاقية أيضًا إلى الوصول إلى ما يعرف بـ «الحياد الكربوني» أو «صافي صفر انبعاثات» في النصف الثاني من القرن الحالي، وهو ما يعني تساوي كمية الغازات الدفيئة المنبعثة مع الكمية التي تمت إزالتها من الغلاف الجوي.

كذلك، تنص الاتفاقية على قيام الدول، كل خمس سنوات، بتقييم التقدم الذي أحرزته فيما يخص تنفيذ الاتفاقية على النحو الذي يحقق أهدافها، من خلال عملية تعرف باسم «التقييم العالمي»[٢٦].

ومن المخطط أن يتم إجراء التقييم العالمي الأول في العام المقبل ٢٠٢٣م.

ورغم أن الكثير من الدول قدمت تعهداتها الوطنية لخفض الانبعاثات والوصول إلى "الحياد الكربوني"، إلا أن هذه الاتفاقية واجهت انتقادات عديدة، يأتي في مقدمتها: عدم وجود آليات ملزمة لضمان تحقيق هذه التعهدات، فضلًا عن عدم قيام الدول المتقدمة بتقديم الإسهامات المالية التي نصت عليها الاتفاقية لمساعدة الدول النامية على مواجهة التغير المناخي العالمي. كما أن الولايات المتحدة، وهي ثاني أكبر مصدر للانبعاثات في العالم، كانت الدولة الوحيدة التي انسحبت من هذه الاتفاقية في نوفمبر

26 - https://unfccc.int/sites/default/files/arabic_paris_agreement.pdf

٢٠٢٠م، وذلك في عهد الرئيس السابق "دونالد ترامب"، الذي نظر إلى الاتفاقية باعتبارها "مؤامرة" لتدمير الاقتصاد الأمريكي، ومع ذلك، أعاد الرئيس «جو بايدن» الولايات المتحدة إلى الاتفاقية بمجرد توليه منصبه في يناير ٢٠٢١م.

وأكدت هذه الاتفاقيات، في مجملها، على ضرورة إبطاء ظاهرة الاحتباس الحراري (أو ارتفاع درجة حرارة الأرض) من خلال تقليل الانبعاثات الغازية المتسببة في حدوث هذه الظاهرة، وفي مقدمتها غاز ثاني أكسيد الكربون.

وترتبط التحديات بالإخفاقات التي سبق وطالت الخبرة التاريخية في تنفيذ الاتفاقيات العالمية لمواجهة التغير المناخي، تأتي في مقدمتها الإخفاقين التاليين:

أ. التراجع عن التزام مساعدة الدول النامية:

على الرغم من تعهد الدول المتقدمة في عام ٢٠٠٩م بزيادة مساعداتها المناخية للدول النامية، حتى تصل إلى مائة مليار دولار سنويًّا في عام ٢٠٢٠م، إلا أنها تراجعت عن تقديم تلك المساعدات.

كذلك، بالنسبة لتعهدات جلاسكو للمناخ- التي حثت البلدان المتقدمة على الوفاء "بالكامل" بتعهدات تمويل المناخ السنوية حتى عام ٢٠٢٥م- لا يزال غير واضح متى سيتم جمع هذا المبلغ بالكامل، إذ يجب أن تكون هذه المساعدات من مصادر جديدة وإضافية وحكومية وليس استقطاعًا من المساعدات التنموية القائمة بالفعل حاليًا، وأن تكون هذه المساعدات أيضًا في شكل هبات ومنح، وليس في شكل قروض تزيد من عبء الديون على الدول الفقيرة.

ب. عدم وجود آلية تعويض عن "الخسائر والأضرار" الناجمة عن التغير المناخي:

عرقلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي - حتى مؤتمر (كوب ٢٧) بشرم الشيخ ٢٠٢٢م- الدول النامية لإنشاء آلية محددة تأخذ في الاعتبار التعويض عن "الخسائر والأضرار" الناجمة عن التغير المناخي، تأتي في مقدمتها الآثار المدمرة للعواصف والجفاف، وموجات الحر المتزايدة.

ومع ذلك، فقد توصلت تعهدات مؤتمر (كوب-٢٦) في غلاسكو إلى تقدم ملموس من حيث إقرار الحق للدول النامية في الحصول على تعويض عن تلك الخسائر، للمرة الأولى، وكذلك قبول الدول المتقدمة مواصلة المناقشات حول تطوير هذه الآلية مستقبلًا، بعد رفض تام لمناقشة هذا الأمر طوال السنوات الماضية.

وقد مثل اتفاق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (كوب٢٧) بشأن إنشاء صندوق "الخسائر والأضرار" علامة فارقة في الكفاح الطويل لتأمين دعمٍ للمجتمعات الفقيرة التي تعاني من تداعيات ظاهرة الاحتباس الحراري، بحسب مسؤولين وناشطين عملوا جاهدين لتأسيس مثل هذا الصندوق.

وبعد مفاوضات طويلة وصعبة تجاوزت بكثير الموعد المحدد، اختتم مؤتمر الأطراف حول المناخ (كوب٢٧) بعدما أقر نصًّا كان محور نقاشات محمومة بإنشاء صندوق لتعويض الدول الفقيرة المتضررة من التغيّر المناخي، وستعمل لجنة خلال العام التالي على وضع التفاصيل المتعلقة بكيفية عمله ومصادر التمويل، وعلق أمين عام الأمم المتحدة «أنطونيو جوتيريش» بالقول إن قمة المناخ في شرم الشيخ "خطت خطوة مهمة نحو العدالة".

وقال في بيان رسمي إنه رغم أن صندوق الخسائر والأضرار لن يكون كافيًا للتعامل مع الخسائر المناخية المتزايدة، فإنه "إشارة سياسية كانت هناك حاجة ماسة لها لإعادة بناء الثقة المتداعية" بين الدول الغنية والفقيرة.

وبينما رحب نشطاء المناخ بشكل عام بصندوق الخسائر والأضرار الجديد، آثر البعض الحذر وأوضحوا أنه لم يتم بعد الاتفاق على العديد من جوانب إدارته، كما أنه من غير الواضح حجم الأموال التي سيجمعها ومن أي جهات.

وقالت «جين سو» مديرة عدل الطاقة في مركز التنوع البيولوجي، إن الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية والدول الصناعية الأخرى تخلت عن موقفها "بعد سنوات من المقاومة".

وكانت المعارضة ترجع بشكل أساسي إلى المخاوف من أن تجد هذه الدول نفسها مسؤولة ماليًّا عن تأثيرات انبعاثاتها المرتفعة تاريخيًّا من الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

إلا أنه صار من الصعب التمسك بهذا الموقف وسط «تزايد الجسامة والنطاق والتكرار» للآثار الضارة لتغير المناخ، حسبما ورد في (خطة تنفيذ شرم الشيخ) النهائية.

وسيكون الصندوق الجديد مختلفًا عن صناديق المناخ الأخرى المدعومة من الأمم المتحدة؛ لأنه سيجمع الأموال من مجموعة واسعة من المصادر، بما في ذلك بنوك التنمية ومصادر تمويل مبتكرة مثل الضرائب على الوقود الأحفوري أو شركات الطيران.

وتتضمن خطة شرم الشيخ إشارة إلى تعزيز الطاقة «منخفضة الانبعاثات»، وكذلك مصادر الطاقة المتجددة، في إشارة واضحة إلى مصر التي استضافت المؤتمر هذا العام وإلى منتجين آخرين للغاز، الوقود الأحفوري الأقل تلويثًا.

ويدعم الاتفاق أيضًا خطط العديد من البلدان المنتجة للوقود الأحفوري لاستخدام تقنية جديدة لاحتجاز الكربون للحد من الانبعاثات بدلًا من تقليص الإنتاج.[٢٧]

٢٧ - انظر تفاصيل البيان الختامي لقمة مؤتمر (كوب-٢٧) المسمى (خطة أو إعلان شرم الشيخ): وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية (أ.ش.أ): ٢٠/ ١١/ ٢٠٢٢م..

رابعاً- استراتيجيات ومبادرات دول الخليج العربي لمواجهة آثار تغير المناخ:

تبذل دول مجلس التعاون الخليج، فرادى ومجتمعة، جهوداً كبيرة من أجل التعامل الكفء والفعال مع آثار التغير المناخي، وذلك بالتوازي مع مساهمتها المستمرة في تعزيز جهود المجتمع الدولي في هذا الشأن.

ووقعت دول الخليج العربية على اتفاقية باريس للمناخ عام ٢٠١٥م، وشاركت في الاجتماعات السنوية لمؤتمر الأطراف (كوب) منذ تدشينها في أواخر تسعينيات القرن الماضي، والتي تقضي باتخاذ جميع الدول أدوارًا مختلفة بغية تقليل حرارة الأرض بمقدار ١,٥ درجة مئوية.

وكانت أحدث مشاركة خليجية في هذا الصدد في حضور فعاليات أعمال مؤتمر (كوب-٢٧) الأممي في مصر.

وقد شاركت دولة الكويت في هذا المؤتمر بمختلف جوانبه، حيث مثلها في الشق السياسي منه ممثل صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح- حفظه الله ورعاه- سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح- رعاه الله.

والواقع، أن جهود دول مجلس التعاون الخليجي فيما يخص قضية تغير المناخ تعاملت مع معضلة مزودجة تتمثل في اعتماد هذه الدول بشكل كبير على استخراج وتصدير النفط الخام، وفي الوقت ذاته مواجهتها لتداعيات كارثية على صعيد التغيرات المناخية ذات الصلة بالمياه والأمطار وتلوث

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

الهواء والارتفاع القاسي في درجات الحرارة لفترات طويلة على مدار العام سنويًّا.

ولذلك، فقد انتهجت دول الخليج العربية "استراتيجية مزدوجة" في هذا الخصوص، ترتكز على تحقيق التوازن بين هدفي: ضمان أمن الطاقة والاستجابة الإيجابية في التعامل مع قضية التغير المناخي.

وتقوم دول مجلس التعاون الخليجي بترجمة هذه الاستراتيجية ضمن رؤى وطنية شاملة متعددة الأهداف والأبعاد هدفها تنويع مصادر الدخل الوطني وإعادة هيكلة اقتصاداتها الوطنية، ومن ذلك: رؤية "كويت ٢٠٣٥م"، ورؤية "السعودية ٢٠٣٠م"، واستراتيجية الإمارات للخمسين عاماً المقبلة "الإمارات ٢٠٧١م"،

واتصالاً بذلك، أعلنت ثلاث دول خليجية، في أكتوبر ٢٠٢١م، أهدافاً للحياد الكربوني؛ وهي بحلول عام ٢٠٥٠م بالنسبة لدولة الإمارات، وبحلول عام ٢٠٦٠م بالنسبة لكلٍّ من السعودية والبحرين.

كما قدمت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في عام ٢٠٢١م بموجب اتفاقية باريس لمواجهة التغير المناخي، خططًا جديدة أو مُحدثة، متوسطة الأجل للتغير المناخي.

ولم يتوقف الأمر عند الالتزام الحكومي الرسمي فحسب، بل قدمت الشركات النفطية الخليجية العملاقة تعهدات موازية، فقد تعهدت شركة "أرامكو" السعودية -وهي أكبر شركة مُنتجة للنفط في العالم- عن طموح الحياد الكربوني بحلول منتصف القرن الحالي، وبالمثل، تعهدت شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" بخفض انبعاثات غازات الاحتباس

الحراري بنسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠م، كما أعلنت شركة "قطر للطاقة" عن إدماج تكنولوجيا احتجاز الكربون في خططها المستقبلية فضلاً عن انضمامها لمبادرة "استهداف الانبعاثات الصفرية لغاز الميثان.

وفيما يلي استعراضًا موجزًا لجهود دول الخليج العربية على الصعيد الوطني، في مضمار التعامل مع قضية تغير المناخ:

١. دولة الكويت:

تواجه دولة الكويت احتمال دخول مرحلة الخطر الحراري بحلول عام ٢٠٣٥م، مع توقعات بأن تزيد المعدلات السنوية لدرجات الحرارة بنحو درجتين مئويتين عما كانت عليه في عام ٢٠١٠م.

وقد ارتفعت هذه المعدلات بالفعل ١,١ درجة في السنوات من ٢٠١٠م إلى ٢٠٢١م مقارنة بالسنوات الثلاثين التي سبقتها.

ووفقاً لخبراء الأرصاد الجوية الكويتيين، فإن معدلات الحرارة فوق ٥٠ درجة مئوية كانت تُسجل بالكويت ليوم أو يومين أو حتى أربعة أيام في السنة في الثمانينيات والتسعينيات، لكنها تُسجل الآن ربما عشرين يومًا في السنة[٢٨].

كما تزايدت حدة العواصف الجوية والرعدية والترابية التي تضرب الكويت، والتي عادة ما تكون محملة بغبار يؤدي لحالات اختناق لا سيما لذوي الأمراض الصدرية، كما ينقل البكتيريا الضارة ويزيد من انتشار الأمراض الجلدية.

٢٨ - «الكويت عُرضة لمعدلات حرارة غير مسبوقة عالميا بسبب الاحتباس الحراري»، وكالة «رويترز» للانباء، ١/ ١١/ ٢٠٢٢م..

وتعرضت الكويت لأمطار غزيرة وسيول وُصفت بأنها غير مسبوقة في نوفمبر عام ٢٠١٨م.

كما أن مواسم الجفاف في البلاد أصبحت أطول، وهو ما زاد من العواصف الرملية التي جاءت في صيف ٢٠٢١م في شهر مايو على غير العادة، إذ تكون دائمًا في الفترات الانتقالية بين الفصول.

وتُعد دولة الكويت في طليعة دول مجلس التعاون الخليجي المبادرة إلى طرح استراتيجيات ومبادرات للتعامل مع قضية التغير المناخي، ويتجلى ذلك على النحو التالي:

أ)- أنشأت الكويت مجمع «الشقايا للطاقة المتجددة» شمال غرب البلاد، في مبادرة يتبناها وينفذها معهد الكويت للأبحاث العلمية، وتهدف إلى نقل وتوطين مزيج من تقنيات الطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء.

ويعد "مجمع الشقايا للطاقة المتجددة"، المحطة هي الأولى في منطقة الخليج العربي التي تجمع ثلاثة أنواع من الطاقة المتجددة: الشمسية، والرياح، والحرارية الشمسية.

ونجحت الكويت في توليد الطاقة من الرياح، وأنتجت طاقة أكثر بنسبة ٢٠٪، وفق معهد الكويت للابحاث العلمية.

ب)- تبنت الكويت إنشاء مبان صديقة للبيئة في مشروعاتها الجديدة والتي من أهمها: مشروع مطار الكويت الجديد الذي يتم بناؤه حاليًّا.

ج)- تتضمن رؤية "كويت ٢٠٣٥م" محوراً رئيسياً لتحويل ١٥٪ من الطاقة التي تستهلكها إلى مصادر متجددة بحلول ٢٠٣٠م[٢٩].

٢٩- رؤية الكويت ٢٠٣٥م «كويت جديدة»، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، التقرير الاستراتيجي، العدد(٥)، يناير ٢٠٢١م، ص ص ٤٧-٤٨..

د)- يقترح خبراء الأرصاد الجوية الكويتيون، استكمال هذه الجهود، بزراعة نحو عشرين مليون شجرة لتقليل درجات الحرارة بنحو خمس درجات مئوية، وهم يرون أن الأولوية في عملية التشجير ينبغي أن تكون للمناطق الشمالية والغربية؛ لأنها المصدر الرئيسي للرياح المُحملة بالغبار الذي يشكل مشكلة لغالبية السكان خصوصًا في فصل الصيف[٣٠].

٢. دولة الإمارات العربية المتحدة:

أصدرت دولة الإمارات في عام ٢٠١٧م، خطة العمل الوطنية المناخية للفترة الزمنية (٢٠١٧-٢٠٥٠م) مع أهداف مفصلة للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه.

وتهدف الإمارات إلى تنفيذ الأولويات المناخية المدرجة في خطة العمل الوطنية للمناخ إلى جانب الاستراتيجية الوطنية للنمو الأخضر في إطار «أجندة الإمارات الخضراء»[٣١].

كما أطلقت الإمارات استراتيجية للطاقة ٢٠٥٠م، تهدف إلى رفع مساهمة الطاقة النظيفة من ٢٥٪ إلى ٥٠٪، وخفض الانبعاثات الكربونية من عملية إنتاج الكهرباء بنسبة ٧٠٪.

---

٣٠ - «الكويت عُرضة لمعدلات حرارة غير مسبوقة عالميا بسبب الاحتباس الحراري»، وكالة «رويترز» للأنباء، مرجع سبق ذكره.

31 - https://www.moccae.gov.ae/assets/download/8957f3a1/%D%8A%7D%84%9D%8AE%D%8B7%D%8A%20%9D%8A%7D%84%9D%88%9D%8B%7D%86%9D8%9A%D%8A%20%9D%9%84D%84%9D%8AA%D%8BA%D8%9A%D%8B%20%1D%8A%7D%84%9D%85%9D8%9%6D%8A%7D%8AE%D8%9A.pdf.aspx?view=true

file:///H:/-٢٠المناخي٪٢٠٣٪٢٠ديسمبر/ للشغل/ الامارات٪٢٠للتغير٪٢٠المناخي٪٢٠تغير٪٢٠المناخ/ الخطة٪٢٠الوطنية٪٢٠ pdf.pdf

وفي هذا الإطار، جاء تأسيس محطات "براكة" للطاقة النووية، والتي تم - حتى الآن- بدء المراحل التشغيلية لبعضها تمهيداً لدخول مجال الخدمة الفعلية والتشغيل التجاري خلال السنوات المقبلة.

كذلك، تقوم إمارة أبو ظبي ببناء محطة طاقة شمسية ستكون من أكبر المحطات في العالم.

٣. المملكة العربية السعودية:

تمتلك المملكة العربية السعودية عدة مبادرات لتحقيق الأمن المناخي ومواجهة تحديات تغير الطقس خلال السنوات القادمة.

وعلى سبيل المثال، أعلنت المملكة عن دمج العمل المناخي ضمن جهود التنويع الاقتصادي في رؤية السعودية ٢٠٣٠م، من أجل تعظيم المنافع المناخية والاقتصادية.

ويشمل ذلك زيادة استخدام الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء بنسبة ١٠٪ بنهاية العام المقبل ٢٠٢٣م.

وأطلقت الرياض أيضًا في عام ٢٠٢١م مبادرتي "السعودية الخضراء" و"الشرق الأوسط الأخضر"، لتحسين جودة الحياة من خلال زيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة، وتحييد الآثار الناتجة عن استخدام النفط، وحماية البيئة.

وتضمنت المبادرتان إطلاق صندوق إقليمي لضخ استثمارات بأكثر من ١٠ مليارات دولار لتمويل الحلول التقنية لخفض الانبعاثات الكربونية، وتطوير الطاقات النظيفة، بالإضافة إلى زيادة حصتها من الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠م، وتنفيذ أكبر برنامج إعادة تشجير في العالم عبر زراعة ٥٠ مليار شجرة، منها ١٠ مليارات في المملكة.

كذلك أعلنت السعودية عن تأسيس "مؤسسة المبادرة الخضراء"، وهي منظمة غير ربحية تسعى إلى دعم وضمان تنفيذ أهداف المبادرتين المذكورتين، اللتين تم دخولهما حيز التنفيذ الفعلي ضمن فعاليات مؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ السابع والعشرين (كوب-٢٧) بشرم الشيخ في نوفمبر ٢٠٢٢م.

٤. سلطنة عُمان:

أطلقت سلطنة عُمان أولى مبادراتها لحماية المناخ في عام ٢٠٠٧م، بعد إعصار "غونو" المدمر، و كانت أول دولة خليجية تنشئ وزارة مخصصة للمناخ والبيئة، وهي: وزارة البيئة والشؤون المناخية.

وعلى غرار دولة الإمارات، أعلنت عُمان عن استراتيجية وطنية في عام ٢٠١٩م، للتخفيف من تغير المناخ. بدعم من وزارة البيئة والشؤون المناخية، وتم إنشاء لجنة وطنية لتغير المناخ تتكون من ممثلين من وزارات مختلفة؛ للإشراف على إعداد وتنفيذ استراتيجية عمان الوطنية للمناخ[٣٢].

٥. مملكة البحرين:

أنشأت مملكة البحرين لجنة وطنية مشتركة بشأن تغير المناخ في عام ٢٠٠٠م، برئاسة المجلس الأعلى للبيئة، للإشراف على قضايا المناخ، بما في ذلك تدابير التخفيف والتكيف، ومن أجل الإشراف على تنفيذ التزامات المنامة الدولية فيما يخص تغير المناخ والحفاظ على البيئة.

32 - https://omanportal.gov.om/wps/wcm/connect/ar/site/home/environment/

٦. دولة قطر:

صاغت دولة قطر استراتيجية وطنية لتغير المناخ بالتوازي مع رؤيته للتخطيط والتنمية الحضرية.

وأنشأت الدوحة الهيئات والمؤسسات الخاصة بالبيئة والمناخ، لضمان التحول التدريجي نحو الطاقة النظيفة، وتقليل الاعتماد على الغاز وضرورة تنويع الدخل الاقتصادي، وذلك ترجمة لرؤية «قطر ٢٠٣٥م».

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

خامساً ـ النتائج والتوصيات:

١ـ النتائج:

في ضوء ما تقدم يخلص التقرير إلى مجموعة من النتائج العامة، هي:

أ)- أصبح الأمن المناخي أحد أهم مكونات الأمن الوطني للدول والمجتمعات، كما أن السلم والأمن الدوليين باتا يتاثران بتداعيات التغيرات المناخية الحادة أو المتطرفة في مختلف أقاليم وبلدان العالم.

ب)- افتقار الجهود الدولية لمواجهة تغير المناخ لآليات التنفيذ الفعال والمُلزم لبنودها، وغلبة المصالح ومنطق القوة على سلوكيات الدول إزاء هذه القضية، مما يعني أن الدول النامية والآخذة في النمو، ستظل هي الأكثر تضررًا في هذا المضمار إذا استمرت الأوضاع القانونية والآليات السياسية الخاصة بالمناخ على حالها الراهن.

ج)- منطقة الشرق الأوسط في طليعة أقاليم العالم الأكثر عرضة للآثار السلبية - وربما الكارثية في المستقبل- من منظور قضايا تغير المناخ.

د)- ثمة جهود خليجية، وطنية وجماعية، هامة في سياق التعامل مع قضايا البيئة والمناخ، لكنها لا تزال بحاجة إلى مزيد من التفعيل وتسريع وتيرة الإنجاز من الناحية العملية.

هـ)- تواجه دول مجلس التعاون الخليجي معضلة مزدوجة خلال جهودها لمكافحة التغيرات المناخية؛ إذ أنها تحاول ضمان استمرارية إنتاجها

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

وصادراتها من النفط الخام باعتباره المصدر الرئيسي الحالي لإيراداتها العامة، وفي الوقت نفسه، تحرص دول الخليج العربية على الحد من آثار تغيرات المناخ الذي يرتبط الجزء الأكبر منها من انبعاثات الكربون.

٢. التوصيات:

استناداً إلى هذه النتائج، يُوصى بما يلي:

أ)- **على الصعيد الدولي**، يبدو ضروريًّا العمل على ترجمة الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية المعنية بتغير المناخ إلى واقع عملي ملموس من خلال سياسات حقيقية، وذلك على النحو التالي:

- مراقبة وضمان وفاء الدول المتقدمة بتمويل صندوق تعويضات الخسائر والأضرار الذي أقرته قمة (كوب-٢٧) في مصر في نوفمبر ٢٠٢٢م.
- إنشاء هيئة أو مؤسسة دولية متخصصة تابعة للأمم المتحدة تُعنى بالإشراف على قضايا تغير المناخ وتمتلك صلاحيات إلزام الدول ومحاسبتها وفرض عقوبات عليها في هذا الصدد، وتنظيم عمليات تفتيش دورية على الدول المخالفة لحين التأكد من التزاماتها الدولية الخاصة بالمناخ، وذلك على غرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية على سبيل المثال.
- الإسراع بإقامة نظام الانذار الاستباقي/ المبكر من الكوارث لجميع سكان الأرض، الذي كشف عنه الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش خلال مؤتمر الأطراف في شرم الشيخ (كوب ٢٧).

ويهدف هذا النظام في غضون السنوات الخمس المقبلة إلى التمكن من إنذار كل شخص في العالم، لاسيما في الدول النامية والأقل نموًّا، من خطر

وشيك مع اقتراب الأمطار الموسمية والأعاصير أو أي ظواهر قصوى أخرى على صعيد الأحوال الجوية التي باتت أكثر تواترًا وقوة بسبب احترار الأرض.

إذ إن سكان إفريقيا وجنوب آسيا وأميركا الوسطى والجنوبية، وسكان الدول الجزرية الصغيرة يواجهون خطرًا بالموت جراء كارثة مناخية أعلى بـ١٥ مرة مقارنة بالدول المتقدمة.

ووفقاً للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومكتب تخفيف المخاطر في الأمم المتحدة، فإن نصف سكان العالم غير مستعدين كفاية، فأقل من نصف دول العالم الأقل تقدمًا، وثلث الدول الجزرية الصغيرة والنامية تمتلك نظامًا للانذار المبكر من مخاطر متعددة.

ومن شأن تنفيذ خطة الإنذار المبكر الأممية إنقاذ أرواح وتوفير مزايا اقتصادية ضخمة، فيكفي الإبلاغ بظاهرة خطرة قبل ٢٤ ساعة على حدوثها لخفض الأضرار بنسبة ٣٠٪.

ب)- **على الصعيد الوطني في الدول العربية عمومًا**، ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، من الأهمية بمكان مواصلة بناء المرونة وتطوير القدرة على التكيف مع تغير المناخ، والتخفيف من الآثار السلبية المرتبطة به، وذلك من خلال:

- الحفاظ على موارد الدولة وأصولها من تأثيرات تغير المناخ، من خلال تنمية موارد غير تقليدية، بما يؤسس تنويع مصادر الدخل وتحقيق نمو اقتصادي مستدام قائم على مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

- دعم البنية التحتية الوطنية لتعزيز مواجهة تأثيرات التغير المناخي الآخذة في التزايد بشكل مطرد وقياسي، لاسيما: درجات الحرارة المرتفعة، والسيول، وتلوث المياه والهواء.
- الاستعانة بالنظم التكنولوجية الرقمية من أجل مراقبة التطور المناخي، وضمان التخطيط والتجهيز المسبق للتعامل معه.
- تأهيل الكوادر البشرية الوطنية المتخصصة في مجال البيئة والمناخ، فكريًّا وعلميًّا وتطبيقيًّا.
- رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية وخطورة التغيرات المناخ، ومخاطرها الحالية والمستقبلية، من خلال مناهج التعليم، ووسائل الإعلام المختلفة، ووسائل التواصل الاجتماعي.

قائمة المراجع العربية والأجنبية

أولاً ـ المراجع العربية:

أ) ـ التقارير والوثائق:

- تقارير وإفادات إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ العالمي .

https://dppa.un.org/ar/climate-peace-security

- رؤية الكويت ٢٠٣٥م «كويت جديدة»، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، التقرير الاستراتيجي، العدد(٥)، يناير ٢٠٢١م.

- هيئة الأمم المتحدة، اليوم الدولي لحفظ طبقة الأوزون، ١٦ سبتمبر ٢٠٢٢م .

https://bit.ly/3QA2ItH

- فليه، دويتشه، هيئة الأمم المتحدة: التغير المناخي ضاعف تقريبًا أعداد الكوارث الطبيعية، ، ١٢/ ١٠/ ٢٠٢٠م:

https://bit.ly/3dxpMev

ب) ـ الكتب:

- الحربي، سليمان عبد الله:»مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (١٩)، صيف ٢٠٠٨م، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

- حمشي، محمد:»مدرسة باريس للدراسات الأمنية وإشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية»، مجلة «السياسة الدولية»، العدد (٢١٢)، إبريل ٢٠١٨م.
- خليفة، سالي إسحق: «الاتجاهات الحديثة في دراسات الأمن الدولي»، مجلة «النهضة»، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠١٣م، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- قسوم، سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية،(أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠١٨م).

ج) - وكالات الأنباء والصحف والمواقع الإلكترونية:

- البيان الختامي لقمة مؤتمر (كوب-٢٧)، وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية (أ.ش.أ): ٢٠/ ١١/ ٢٠٢٢م.
- «الكويت عُرضة لمعدلات حرارة غير مسبوقة عالميا بسبب الاحتباس الحراري»، وكالة «رويترز» للانباء، ١/ ١١/ ٢٠٢٢م.
- وكالة الأنباء الفرنسية (ا.ف.ب)، ٧/ ١١/ ٢٠٢٢م.

-https://www.moccae.gov.ae/assets/download/8957f3a1/%D%8A%7D%84%9D%8AE%D%8B%7D%8A%20%9D%8A%7D%84%9D8%9%8D%8B%7D%86%9D8%9A%D%8A%20%9D%84%9D%84%9D8%AA%D%8BA%D8%9A%D%8B%20%1D%8A%7D%84%9D85%9%D%86%9D%8A%7D%8AE%D8%9A.pdf.aspx?view=true

file:///H:/-٢٠المناخي٪٢٠٣٪٢٠ديسمبر/ للشغل/ الامارات٪٢٠

pdf.pdf ٪٢٠تغير٪٢٠المناخ/ الخطة٪٢٠الوطنية٪٢٠للتغير٪٢٠المناخي

https://omanportal.gov.om/wps/wcm/connect/ar/site/home/environment-

ثانياً ـ المراجع الأجنبية:

I-Reports & Decouments:

- https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/
- https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf
- https://unfccc.int/resource/docs/convkp/kparabic.pdf
- https://unfccc.int/sites/default/files/arabic_paris_agreement.pdf-
- Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Contribution of Working Group II to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change [H.-O. Pörtner, D.C. Roberts, M. Tignor, E.S. Poloczanska, K. Mintenbeck, A. Alegría, M. Craig, S. Langsdorf, S. Löschke, V. Möller, A. Okem, B. Rama (eds.)].

  Cambridge University Press. Cambridge University Press, Cambridge, UK and New York, NY, USA, P. 12: https://bit.ly/3BUb5Mz
- Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future: From One Earth to One World: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5987our-common-future.pdf

II- Books:

- Bigo, Didier and Tsoukala, Anastassia (eds.), Terror, Insecurity and Liberty, (New York: Routledge, 2008).

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

- Booth ,Ken, Theory of World Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), p110. Ken Booth (ed.) Critical Security Studies and World Politics (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, Inc., 2005.
-Busby ,Joshua W., Climate Change and National Security Council on Foreign Relations, 2007.
- Buzan ,Barry, People, States, and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, Inc., 1991).
- Matthew, Richard A.؛ Barnett, Jon؛ McDonald, Bryan؛ - O'Brien, Karen L. Global Environmental Change and Human Security، Revista Internacional Interdisciplinar Interthesis,
https://periodicos.ufsc.br/index.php/interthesis/article/view/1807.
- Parsons ,Rymn J., Taking Up the Security Challenge of Climate Change, (Washington: U.S Army War College Press, 2009 Philander ,S. George, Global Warming and Climate Change, London: SAGE Publications, 2008

III- Electronic sites:

- National Security and the Threat of Climate Change" ,CAN, 2007: https://web.archive.org/web/20200212154820/https://www.cna.org/CNA_files/pdf/National%20Security%20and%20the%20Threat%20of%20Climate%20Change.pdf
- The Global Security Defense Index on Climate Change-
Posted By American Security Project on Sep 22, 2014:
https://web.archive.org/web/20191201222342/https://www.

americansecurityproject.org/the-global-security-defense-index-on-climate-change-2.

- Shira Efron: The Implications of Climate Change for Military Intelligence, INSS Insight No. 1532, November 22, 2021: https://www.inss.org.il/publication/climate-change-and-intelligence And The Effects of Climate Change, Global Climate Change. NASA: https://go.nasa.gov/3PicqQi.

-https://www.swissre.com/institute/research/topics-and-risk-dialogues/climate-and-natural-catastrophe-risk/expertise-publication.

- World Health Organization, 30 October 2021: https://bit.ly/3hqtx7t-https://www.greenpeace.org/mena/ar

https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/35799/2022002438ARAara001_final.pdf?sequence=14&isAllowed=y

-https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/35799/2022000104ARAara001_CCAP_Executive%20Summary.pdf?sequence=15&isAllowed=y.

قواعد النشر في سلسلة التقرير الاستراتيجي يصدر حوري

- أن يكون موضوع التقرير الاستراتيجي معنياً بالقضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت في المقام الأول، ودول منطقة الخليج والجزيرة العربية بشكل عام.
- ألا تقل عدد صفحات التقرير عن (١٥) صفحة (**٣٧٥٠** كلمة).
- أن توضع الهوامش والمصادر العلمية والمراجع وفق المعايير البحثية المعتمدة.
- يمنح الباحث (١٠) نسخ من الإصدار.
- يمنح الباحث مكافأة مالية مقدارها (١٥٠ دينار كويتي).